العدد 3522 - السنة الثانية عشرة
الأحد 20 ربيع الأول 1441 - الموافق 17 نوفمبر 2019
Sunday 17 November 2019 - No.3522 - 12 th Year

قتيلان وجرحى في هجوم بالرصاص وقنابل الغاز في بغداد

العراقيون للإيرانيين: مشكلتنا مع النظام

إصابة أحد المتظاهرين العراقيين بقنبلة غاز بالرأس

تجمع المتظاهرين أمام السيارة المفحرة أمس في ساحة التحرير

بغداد - «وكالات»: بعث متظاهرو العراق أمس السبت، رسالة بعدة لغات إلى الشعب الإيراني، بشأن طبيعة الاحتجاجات التي يشهدها العراق والشعارات المتعلقة بإيران التي يرفعها بعض المحتجين أحيانا.

ووفقا لموقع «ناس نيوز» الإخباري، قال بيان من الساحة «تشاهدون في هذه الأيام الانتفاضة العراقية وتستمعون لهتافات الشباب العراقي المحتج ضد حكومته، وكثير من هذه الهتافات يرد فيها ذكر إيران».

وأضاف «يهمنا أن تعلموا أننا لا نضمر للشعب الإيراني إلا المودة، وأن مشكلتنا مع النظام الإيراني الذي يدعم الفاسدين والمجرمين والقتلة في وطننا»، وتابع «نتطلع للتخلص من حكامنا اللصوص، كما نتطلع لعلاقات قوية وراسخة مع أشقائنا الإيرانيين الذين يستحقون نظام حكم عادلا ومتحضرا».

وتشهد مدن طهران وشيراز وأصفهان وتبريز، احتجاجات على رفع السلطات الإيرانية أسعار الوقود 3 أضعاف، وردا على تصريحات الرئيس حسن روحاني الذي دافع عن القرار.

من ناحية أخرى خيم الهدوء على ساحات التظاهر في العراق في ساعات الصباح الأولى اليوم السبت، حيث فتحت المحال التجارية القريبة منها أبوابها لممارسة أعمالها وخاصة الطريق المؤدية إلى ساحة الخلاني وسط بغداد المكتظ بالمحال التجارية، وصولا إلى سوق الشورجة الكبير.

وبأتي ذلك في الوقت الذي يستعد فيه الإعلاميون والصحافيون اليوم لتنظيم وقفة للمطالبة بدعم مطالب المتظاهرين والضغط على الحكومة لإيقاف عمليات استهداف الإعلاميين والصحافيين وإيقاف عمليات الاعتقالات والاختطاف التي تطالهم.

وبعقد البرلمان العراقي أيضا ظهر اليوم جلسة اعتيادية لمناقشة سلسلة مشاريع قوانين تهتم بملفات الفساد، ودخلت المظاهرات الاحتجاجية في بغداد و9 محافظات أخرى أسبوعها الرابع، بدعم من المرجعية الشيعية العليا بزعامة علي السيستاني رغم استخدام القوات الأمنية العنف ضد المتظاهرين وسقوط ضحايا ومصابين بشكل يومي، وخاصة في ساحة الخلاني ببغداد.

وتشهد ساحات التظاهر في ساحة التحرير والخلاني ومحافظات البصرة والناصرية وميسان والمثنى ووواسط والديوانية والنجف وكربلاء وبابل، تدفق متظاهرين للانضمام إلى ساحات التظاهر للمطالبة بإقالة الحكومة وحل البرلمان وتعديل الدستور.

ويؤكد متظاهرون أن دعم المرجعية الشيعية العليا في العراق لمطالب المتظاهرين يشكل حافزاً لثبات المتظاهرين في ساحات الاعتصام والتظاهر.

وتضاربت الأنباء الجمعة بشأن ضحايا انفجار عبوة تحت سيارة مركونة في ساحة التحرير ببغداد، فالرواية الأمنية الحكومية تشير إلى مقتل متظاهر وإصابة 16 آخرين، فيما يتحدث شهود عيان عن مقتل 4 وإصابة أكثر من 12 آخرين جراء الانفجار المدوي الذي خلف نيران ساهمت فرق الدفاع المدني بإخمادها.

واعتبرت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي التفجير قرب ساحة التحرير بأنه تطور خطير في تأمين سلامة المتظاهرين، وذكر بيان اللجنة أن «التفجيرات تثبت وجود الطرف الذي يسعى إلى زعزعة الأمن ونشر الفوضى، وهذا الأمر يخالف القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، والعهود الدولية لحقوق الإنسان».

وطالب البيان القوات الأمنية ومنسقي التظاهرات بالتعاون في مداخل التفتيش إلى الساحات خوفاً من دخول ما يسمى الطرف الثالث، وعلى الأجهزة الأمنية الكشف عن الجهات التي نفذت التفجير الإرهابي التي استهدف المتظاهرين السلميين.

وزير الدفاع العراقي يقر باستخدام الغاز السام

وناشدت قيادة عمليات بغداد صباح أمس المتظاهرين في ساحة التحرير وامتداداتها بالمحافظة على سلمية التظاهرات في مناطق الخلاني والسنك والمحافظة على الأموال العامة والخاصة، وأكدت انه تم فتح الطريق من ساحة الطيران باتجاه ساحة الخلاني وشارع الجمهورية من أجل فسح المجال أمام حركة المواطنين.

وشرع العشرات من المتظاهرين أمس بإغلاق الطريق المؤدية إلى بوابات ميناء أم قصر التجاري في محافظة البصرة، وتم نصب خيمة اعتصام تم خلالها السماح للشاحنات المحملة بالسلع والبضائع بالخروج من الميناء وعدم السماح للشاحنات الأخرى بالدخول إلى داخل الميناء رغم الإجراءات الأمنية التي اتخذتها القوات الأمنية، فيما قام العشرات من المتظاهرين بقطع الطريق المؤدية إلى حقل مجنون النفطي شمال شرقي محافظة البصرة؛ للمطالبة بالتعيين في منشآت الحقل النفطي.

كما أفاد مصدر أمني عراقي، الجمعة، بمقتل متظاهرين اثنين وإصابة آخرين، جراء إطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع في ساحة الخلاني وسط بغداد.

وقال المصدر، وفق «السومرية نيوز»، إن «حالات الكر والفر بين المتظاهرين والقوات الأمنية مستمرة في ساحة الخلاني وسط العاصمة بغداد»، مؤكداً سقوط قتيلين فيما ارتفع أعداد المصابين بحالات اختناق إلى 50 حالة.

وكان مصدر أمني أفاد في وقت سابق، بحدوث حالات اختناق بين المتظاهرين بسبب إطلاق القنابل الدخانية المسيلة للدموع في ساحة الخلاني وسط بغداد.

من ناحية أخرى أثارت تصريحات وزير الدفاع العراقي نجاح الشمري، بشأن استخدام قنابل غاز مسيل للدموع تحتوي على غازات سامة، غضباً واسعاً في الأوساط السياسي والشعبية، وسط تساؤلات عن الجهة التي استوردت تلك القنابل، ودور الأجهزة الأمنية في حماية المواطنين، سواء المتظاهرين أو غيرهم.

وقال النائب عن تحالف النصر فلاح الخفاجي: إن «على البرلمان، ولجنة الأمن والدفاع، ومفوضية حقوق الإنسان، فتح تحقيق عاجل في تصريحات وزير الدفاع حول القنابل الغازية، وإيجاد أجوبة واضحة عن تلك البنادق، وكيف دخلت إلى البلاد، ومن أدخلها، ومن سلّمها إلى الجيش والشرطة؟»، بحسب ما أفاد موقع بغداد بوست الإخباري.

وتساءل الخفاجي في تصريح صحفي: «هل نحن في دولة أم لا؟ هذه الحادثة لا تنطبق على دولة مطلقا، ومن المفترض إن يفتح رئيس الوزراء عادل عبد المهدي تحقيقا في تلك القضية، لمعرفة إن كانت تلك القنابل مستوردة عن طريق الدولة، أم لا؟ فمثل تلك القضايا بحاجة إلى أجوبة واضحة من الجهات المعنية، والسلطات المختصة».

واستخدمت القوات الأمنية العراقية تلك القنابل الشهر الماضي، وتسببت بمقتل عشرات المحتجين، بسبب وزنها الثقيل ونوعياتها الخاصة.

وقالت منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته نهاية الشهر الماضي، إن 5 متظاهرين قتلوا في بغداد بقنابل مسيلة للدموع «اخترقت جماجمهم»، ودعت العراق إلى إيقاف استخدام هذا النوع غير المسيوق من القنابل التي يبلغ وزنها 10 أضعاف وزن عبوات الغاز المسيل للدموع التي تستخدم في العادة.

وقتل في العراق مئات المتظاهرين، وأصيب نحو 15 ألف آخرين، جراء الصدام مع القوات الأمنية، واستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، حسب ما ذكرت المفوضية العراقية لحقوق الإنسان.

تواصل الاحتجاجات في لبنان لليوم الـ 31

المحتجون يطالبون بتشكيل حكومة إنقاذ من التكنوقراط وإجراء انتخابات نيابية مبكرة

بيروت - «وكالات»: تواصلت الاحتجاجات في لبنان أمس السبت لليوم الـ 31 على التوالي، وقام المحتجون بإغلاق الطرقات في عدد من المناطق شرق وشمال وجنوب لبنان، للمطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ ومحاسبة الفاسدين.

وقطع المحتجون الطرقات في جديتا وقب الياس تعلبايا وسعدنايل وجب جنين والمرج وغزة (في البقاع شرق لبنان)، كما قطعوا الطرقات في ساحة النور في مدينة طرابلس وفي منطقة البداوي وجسر البالما شمال لبنان.

وفي صيدا جنوب لبنان نظم عدد من المدارس وقفة احتجاجية في تقاطع «ايليا» دعماً للحراك الاحتجاجي وهو يدخل شهره الأول، ثم انطلقوا في مسيرة راجلة إلى أسواق صيدا وسط إجراءات أمنية للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، كما أغلقت المصارف أبوابها اليوم.

ويطالب المحتجون بتشكيل حكومة إنقاذ من التكنوقراط، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وخفض سن الاقتراع إلى 18 عاما ومعالجة الأوضاع الاقتصادية واسترداد الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين، ويؤكدون على استمرار تحركهم حتى تحقيق المطالب.

وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري قد أعلن استقالة حكومته في 29 أكتوبر الماضي، تجاوباً مع إرادة الكثير من اللبنانيين الذين نزلوا إلى الساحات ليطالبوا بالتغيير، والتزاما بضرورة تأمين شبكة أمان تحمي البلد في هذه اللحظة التاريخية، وذلك بعد 13 يوماً من الاحتجاجات الشعبية.

ولم يدع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حتى الآن إلى بدء الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس جديد للحكومة، ويجري الرئيس عون الاتصالات الضرورية قبل الاستشارات النيابية الملزمة لتسهيل تأليف الحكومة.

من ناحية أخرى حذرت صحيفة لبنانية أمس السبت، من تفاقم الأمور في البلاد لتتحول لبنان إلى دولة عاجزة على كل المستويات.

وقالت صحيفة «الجمهورية» اللبنانية في عددها الصادر أمس: «يبدو الواقع اللبناني مضبوطا على غليان مخيف من دون سقف، بما ينذر مع تفاقم الأمور، بتدرّج الأزمة إلى ما هو أخطر من الشكل الذي تبدو عليه في هذه الفترة، ليس فقط إلى أزمة حكم أو أزمة حكومة مستعصية الولادة، بل إلى دولة عاجزة على كل المستويات».

وأضافت أن «أخطر ما في هذه الأجواء يتمثل في تعمد وضع الجيش اللبناني على منصة التصويب المريب، وهو الأمر الذي يطرح أكثر من علامات استفهام عما إذا كان البعض يحاول كسر هيبة المؤسسة العسكرية ودورها كحام للاستقرار الداخلي وضامن لأمن كل اللبنانيين».

وقالت مصادر معنية بالمفاوضات الجارية لتشكيل حكومة، إنه لا يوجد في نادي المرشحين لتشكيل الحكومة سوى الحريري نفسه، فيما هو ما زال حتى هذه اللحظة غير قابل بالعودة إلى حكومة شبيهة بالحكومة المستقيلة، بل إلى حكومة بلا سياسيين، وهو طرح لا توافقه عليه قوى سياسية كبرى مثل التيار الوطني الحر وحركة «أمل» و«حزب الله».

وتبعاً للأجواء العنيفة التي أعقبت طرح اسم رجل الأعمال اللبناني محمد الصفدي، والتي ترجمت بتحركات صدامية في الشارع وبهجوم عنيف عليه من قبل مكونات الحراك الشعبي، فإن ذلك بحسب المصادر نفسها قد قلل من حظوظه.

وكشفت مصادر واسعة الاطلاع للصحيفة عن أن رئيس الجمهورية ميشال عون، يتريّث في توجيه الدعوة إلى الاستشارات النيابية الملزمة بانتظار الحصول على جواب نهائي من الحريري بشأن مشاركته في حكومة تكنوسياسية.

متظاهرات لبنان

السعودية: السجن 32 عاماً لـ 5 مسؤولين متهمين بالفساد

عناصر من قوات الأمن السعودية

الرياض - «وكالات»: أعلنت النيابة العامة في السعودية، الجمعة، الإطاحة بـ 5 مسؤولين اتهموا في قضايا فساد إداري ومالي، ومعاقبتهم بالسجن 32 عاما، وغرامات تصل إلى 9 ملايين ريال، وفق ما جاء في صحيفة «الرياض» السعودية.

وقالت النيابة العامة في بيان، إنه «إثر مطالبتها بإثبات الإدانة تجاه خمسة من المتهمين في قضايا فساد إداري ومالي، تمثلت في تبديد الأموال العامة، والتصرف في الممتلكات الحكومية، والمتاجرة بالوظيفة الحكومية، والإثراء غير المشروع، فقد صدرت أحكام ابتدائية مؤخرا في هذه القضايا بالإدانة للمتهمين جميعا».

وأضاف البيان، أن النيابة العامة «جمعت أكثر من 300 دليل وقرينة ضد المتهمين، وقدمتها في لائحة الدعوى العامة للمحكمة المختصة في هذا الشأن، ما أثمر عن صدور مجموعة أحكام ضد المدانين تجاوز مجموعها 32 عاما، بالإضافة إلى عقوبات مالية تجاوزت 9 ملايين ريال، مع مصادرة المبالغ المالية الموجودة في حساباتهم الشخصية».

وأشارت النيابة العامة في بيانها إلى أنه «من بين المدانين في هذه القضايا، مسؤول قبض عليه متلبسا بتسلم مبالغ مالية على سبيل الرشوة، لتمرير بعض الإجراءات غير النظامية، بالإضافة إلى اشتراكه في تزوير محرر عرفي، وإدانته باستغلال نفوذه الوظيفي لتحقيق مصلحة شخصية، وثبوت إدانته كذلك بالاشتغال بالتجارة رغم كونه موظفا عاما، وبلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقه 12 عاما، وغرامة مالية تجاوزت المليون ريال».

كما أدين مسؤول آخر بالاشتراك عن طريق الاتفاق بتزوير محرر عرفي، وتسلم وحيازة مبالغ متحصلة من جريمة الرشوة، والاشتغال بالتجارة رغم كونه موظفا عاما.

وطالت أيضا الأحكام القضائية، الصادرة طبقاً لمطالبة النيابة العامة، بعض الكيانات التجارية، حيث تم تغريمها ماليا، وحرمانها من التعاقد مع أي جهة عامة لمدة محددة وفق الأنظمة العقابية ذات العلاقة.

وأكدت النيابة العامة أنها «لن تتوانى في تقديم الفاسدين والخائنين للأمانة التي حُمّلوها، للمحاكم المختصة، ليتلقوا جزاءهم العادل، حماية لهذا الوطن الغالي».